

الفصل الثامن الصومال

كان عرب الجزيرة العربية بوجه عام وعرب اليمن وحضر موت وعمان بوجه خاص هم أول من عرف منطقة شرق إفريقية قبل غيرهم من الأمم الأخرى كالإغريق والرومان. ويذكر المؤرخون أن العرب استطاعوا منذ أقدم العصور أن يعبروا مضيق باب المندب، وأن يكتشفوا البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذا المضيق من بلاد الدناقل شمالاً إلى موزمبيق وجزيرة مدغشقر جنوباً.

ومن الملاحظ أن مضمون الاتصال بين عرب شبه الجزيرة العربية وبين شرقي إفريقية، كان التبادل التجارى وتصريف منتجات المنطقة في شتى الأسواق العالمية. وساعد العرب على القيام بهذه المهمة عدة عوامل، أهمها مايلي:

أولاً - الرياح الموسمية الشمالية الشرقية التي تدفع المراكب العربية من شواطئ شبه الجزيرة العربية والخليج العربى إلى ساحل إفريقية الشرقى، وذلك في الفترة من شهر كانون أول حتى أواخر شهر آذار، ثم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تدفع تلك المراكب من ساحل إفريقية الشرقى لتعود إلى قواعدها عبر ألفي ميل من مياه المحيط الهندي، وذلك في الفترة من شهر نيسان حتى أواخر شهر أيلول.

ثانياً - موقع بلاد العرب الجغرافى الهام على الشريان التجارى العظيم بين الشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأدنى. وكان هذا الشريان التجارى يبدأ من الصين والهند وجزر الهند الشرقية، ثم يسير بحراً بمحاذاة جنوبي بلاد العرب حتى مدخل البحر الأحمر، ثم يعبره إلى السويس أو العقبة، ومن العقبة يتجه شمالاً إلى بلاد الشام ثم الى البحر المتوسط، ومن السويس يتجه إلى الإسكندرية، ومنها

إلى موانئ أوروبا.

ثالثاً - خبرة العرب الكبيرة في ركوب البحار واحاطتهم بأسرار الملاحة في تلك الرقعة المائية الشاسعة بين سواحل الهند، بالإضافة إلى معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات بالشمس والكواكب.

على أن العرب لم يقتصرُوا على القيام بالوساطة في نقل المتاجر من سواحل شرقي إفريقية وإليها فحسب، بل دأبوا على اختيار قواعد على تلك السواحل تصلح كمحطات لتموين مراكبهم ولتخزين سلعهم التي كانت تأتي من داخل القارة، وتساعد على جعل مراكز للعمران يتجمع حولها السكان المحليون، وهى مراكز لم يحفظ التاريخ شيئاً من أخبارها في عصر ما قبل الإسلام.

ثم جاء الإسلام وساعد على خروج العرب من جزيرتهم مندفعين بحماسة عموه وكان من نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدولة الأموية من حدثت هجرات قبيلية من شبه جزيرة العرب إلى الساحل الإفريقي، ومنه تسلفت إلى داخل القارة، حيث اختلطت بالسكان الأصليين من الإفريقيين. ثم وفدت خلال القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) هجرات عربية أخرى إلى ساحل إفريقية الشرقي، وأسس العرب المهاجرون هناك أول مدن أو مراكز تجارية معروفة في التاريخ. وكانت مقديشيو أول مدينة أسست وقتئذ على ساحل الصومال أو البنادر، ثم تلتها براوه. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين (السادس والسابع الهجريين) أسست مدن عربية أخرى في الساحل، أهمها (ملندى) و (مبسة) و (لامو). وكانت كل مدينة من هذه المدن مستقلة بشؤونها الداخية. مما حدا بالمؤرخين إلى تشبيهها «بدول المدن» المعروفة في تاريخ الإغريق.

ومن الممكن القول بأن مجيء العرب إلى ساحل إفريقية الشرقي وإقامتهم به إقامة دائمة، كان بمثابة بدء لعهد جديد في تاريخ شرقي إفريقية، وهو عهد اتسم بظهور تغيرات واسعة في علاقات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية حملت الهجرات العربية معها الإسلام كدين ونظام. كما

حملت معها أيضا بذور الاختلافات المذهبية والدينية التي شهدها العالم الإسلامي بين السنة والشيعة والخوارج. واستطاعت هذه الهجرات أن تؤسس مدنا وإمارات وسلطنات.

ومن الناحية الاقتصادية يلاحظ أنه قبل مجيء الهجرات العربية ثم الفارسية لم تكن الجماعات البشرية المستقرة بساحل إفريقية الشرقي تعرف إلا رعى الأغنام والأبقار وصيد بعض الحيوانات كالفيلة وزراعة أنواع بسيطة من الغلات مثل اللوبيا والزنجبيل. ولكن بعد تأسيس المدن والإمارات والسلطنات الإسلامية، اشتغل العرب الوافدون بالزراعة، وعملوا حرفة الزراعة لجيرانهم الإفريقيين، وأدخلوا زراعة قصب السكر والسهم الهندي والتوابل وغيرها من الزراعات التي لم يعرفها ساحل إفريقية الشرق من قبل. وعلاوة على ذلك، غدت المدن العربية بمثابة محطات تفد إليها منتجات الجهات الداخلية من القارة، مثل الرقيق والعاج (أو سن الفيل) والذهب والعنبر والصمغ واللبان والبخور، وراح العرب يصدرون هذا السلع إلى الأسواق الخارجية ويستوردون في مقابلها المتاجر الشرقية. وعلى هذا النحو، نجح العرب في إخراج شرقي إفريقية عزلتها، وربطوها بأهم مصادر الإنتاج العالمي في الشرق الأقصى وفي بلاد البحر المتوسط.

ومن الناحية الاجتماعية يلاحظ أن الإسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. وكان لسمو الحضارة الإسلامية في هذا الشأن أثره في انتشار الإسلام في شرقي إفريقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتغيير علاقات الزواج في مجتمعات شرقي إفريقية، وبالتالي تكوين الشعب السواحلي.

ولقد نشأ الشعب السواحلي نتيجة للزيجات التي تمت على مدى طويل بين الجاليات العربية والفارسية وبين قبائل البانتو الإفريقية. وكان من الطبيعي أن يعتنق السواحلية الإسلام، بل إنهم صاروا يقلدون العرب في كل مايتصل بحياتهم الاجتماعية. ومع أن السواحلية ينحدرون أصلا من قبائل البانتو، إلا أن ملامحهم وصفاتهم الجسدية قد تعدلت إلى حد كبير نتيجة لامتزاجهم بالدماء الآسيوية. ومع تكوين الشعب السواحلي، نشأت اللغة السواحلية، وهي خليط من اللغة العربية ولغة البانتو.

ورغم ازدهار المدن والإمارات العربية في ساحل إفريقية الشرقية، إلا أنها كانت تفتقر إلى قوة حربية منظمة. ولم تكن الأسلحة التي يتقلدها أهل هذه المدن والإمارات تتعدى السيوف والخناجر. ويمكن تعليل افتقار تلك المدن والإمارات لقوة حربية منظمة، إلى أنها لم تقم أصلاً على الفتح بل على التجارة، إذ أن التحار والمهاجرين العرب هم الذين أسسوها، وهم الذين امتلكوا الأراضي الزراعية فيها وتولوا تصريف السلع التي تأتي من داخل القارة في الأسواق العالمية.

وكان بعد اكتشاف طريق رأس الرجال الصالح عام ٩٠٤ هـ (١٤٩٨ م) على يد فاسكو دي غاما، أن وصل النفوذ البرتغالي إلى سواحل شرقي إفريقية. ومنذ أوائل القرن السادس عشر، أخذ البرتغاليون يرسلون الحملات البحرية إلى هذا الساحل، بغية الاستيلاء عليه وتوطيد نفوذهم به، فأرسلوا لهذا الغرض (كابرال) و (فاسكو دي غاما) و (دالميدا) و (البوكيرك) على التوالي وكانت النتيجة أن أستولى البرتغاليون على بعض المدن العربية ساحل إفريقية الشرقية، وأحالوا بعضها الآخر إلى توابع أو حلفاء لهم. والحقيقة أنه لم يأت عام ٥١٩ هـ (١٥٠٩ م) إلا وكانت جميع المدن والمراكز التجارية بساحل إفريقية الشرقية قد خضعت للبرتغاليين: من (سفالة) جنوباً إلى (براوة) شمالاً، بالإضافة إلى جزر (زنجبار) و (بمبه) و (مافيا)، وكذلك (موزامبيق).

وارتكز البرتغاليون في ساحل إفريقية الشرقية على الجزء الجنوبي منه. وأما الجزء الشمالي من الساحل، والذي يمتد من رأس (دلغادو) جنوباً إلى رأس (غردافوى) شمالاً، فقد اكتفى البرتغاليون بالاعتماد على مخالفة شيوخ (ملندى).

ومما يجب ذكره أن سلطة البرتغاليين لم تتوطد بسهولة في ساحل إفريقية الشرقية، فقد أخذ الغرب يحرضون الأهالي على طرد البرتغاليين من المراكز التجارية التي كانوا هم أصحاب التصرف المطلق فيها. وكانت (ممبسة) هي التي بدأت حركة المقاومة العربية ضد الاستعمار البرتغالي ففي عام ٩٣٤ هـ (١٥٢٨ م) حاول سلطان (ممبسة) تحريض أهالي (زنجبار) و (بمبه) على طرد البرتغاليين، ولكن الأهالي خشوا العاقبة فوشوا به لدى السلطات البرتغالية التي أسرعت بضرب الحصار على (ممبسة)، وعرضت على سلطانها معاهدة اشترطت

مقابل فك الحصار أن يدفع فدية للبرتغال، وأن يتعهد بعدم الاتصال بالأتراك العثمانيين.

وفي هذا الوقت كان الأتراك العثمانيون قد استولوا على بلاد المشرق العربي، فابتدأوا بالشام ثم مصر فالحجاز فاليمن، واتخذوا من عدن قاعدة لمهاجمة المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في المحيط الهندي والخليج العربي. ومع أن العثمانيين نجحوا بعض الشيء في تخفيف الضغط البرتغالي على التجار العرب والإمارات العربية الساحلية وحطموا كل المحاولات الرامية إلى تكوين جبهة نصرانية من البرتغاليين والأحباش ضد القوى العربية الإسلامية على البحر الأحمر وشرق إفريقيا، إلا أن جهود الأتراك في البحار الشرقية لم تؤد إلى نتائج حاسمة. إذ أن الأتراك لم يحاولوا أن يكتلوا القوى الإسلامية المبعثرة على شواطئ المحيط الهندي أو يكونوا منها جبهة تعمل في تناسق ضد البرتغاليين. ومن هنا لم يقدم العثمانيون يد المساعدة لسكان الإمارات العربية بشرق إفريقيا إلا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وجاءت مساعدتهم لهم بطريقة غير مباشرة على يد أحد أمراء البحر العثمانيين ويدعى (ميرال).

ففي عام (١٥٨٦م) جاء (علي ميرال) إلى مقديشو، وأبلغ أهلها أنه موفد من قبل السلطان العثماني ليوطد نفوذه وحكمه على الساحل الإفريقي. وحتى يشجع سكان الساحل على الجهاد ضد البرتغاليين، أوهمهم بأن أسطولا عثمانياً ضخماً في طريقه إلى مياه شرقي إفريقيا، مما كان له أثره في إسراع أهل مقديشو بالاعتراف بسيادة السلطان العثماني. واستطاع (علي ميرال) بمساعدة الأهالي أن يأسر بعض السفن البرتغالية وأن يرسل بحارتها إلى الأستانة، ولكنه لم يلبث وقع أسيراً في أيدي البرتغاليين، فأرسل إلى لشبونة، حيث توفي هناك. واستعاد البرتغاليون نفوذهم على المدن والإمارات العربية بساحل إفريقيا الشرقي باستثناء مقديشو.

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل إفريقيا الشرقي حتى حوالى منتصف القرن السابع عشر الميلادي، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان. فقد أرسل الإمام سيف بن سلطان عام

١٦٩٨م أسطولاً بحرياً إلى ساحل إفريقية الشرقى، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة، ثم أخذت عمان تعمل لنشر نفوذها على الساحل. وعلى أوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر الميلادي، كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل من مقديشيو شمالاً إلى نهر روفوما جنوباً، ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي إفريقية لم يرحبوا بعرب عمان إلا كمخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه، وليس كأسياد جدد يحلون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم. ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سكان موانئ ساحل إفريقية الشرقي وجزره. ولاسيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة آل بوسعيد محلها عام ١١٥٤هـ (١٧٤١م)، حيث استأثر المزرعويعون بحكم ممبسة وتوابعها.

وبعد صراع طويل بين ممبسة وبين عمان، أو بالأحرى بين المزرعويعين وبين آل بوسعيد، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها. وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل إفريقية الشرقي من (وارشيخ) شمالاً إلى رأس (دلغادو) جنوباً، بالإضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل إفريقية الشرقي منذ عام ١٢٨٤هـ (١٨٣٢م)، إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

وما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوى والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجد حاكماً على القسم الإفريقي من السلطنة. وعين ابنه (ثويني) حاكماً على القسم الآسيوى منها. فلما توفي السيد سعيد عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م)، حدث نزاع

بين الشقيقين على الحكم، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع، فأصدر اللورد كاننج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام (١٢٧٨هـ) (١٨٦١م)، والذي ينص على أن يعين ماجد سلطانا على زنجبار وتوابعها الإفريقية، وأن يعين ثويني سلطانا على عمان وملحقاتها على الخليج العربي، بشرط أن يدفع ماجد لثويني اعانة سنوية مقدارها ٠٠: ٤٠ ريال. ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية.

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفي عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م)، فخلفه أخوه برغش بن سعيد ١٢٨٨-١٣٠٦هـ (١٨٧٠-١٨٨٨م). وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي). ولكن الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار. وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين:

١ - عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على شرق إفريقية وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢ - والعامل الآخر، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة، والتي ازدادات أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٢٨٧هـ (١٨٦٩م)، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة.

ومن الملاحظ أنه قبل مجيء الحملة المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي، كانت الإدارة المصرية في عهد الخديوى اسماعيل قد امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربى وبعض أجزاء من بلاد الصومال على النحو التالي:

١ - في عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م) حصلت مصر من الدولة العثمانية على حق إدارة ولايتى مصوع وسواكن.

٢ - في عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٠م) أنشأت مصر محافظة سواحل البحر الأحمر وتمتد من السويس شمالا إلى راس غردافوى جنوباً.

٣ - في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) تنازل الباب العالي لمصر عن ميناء زيلع مقابل جزية سنوية مقدارها ١٥,٠٠٠ جنيه تركي .

والواقع ان الشاطئ الجنوبي لخليج عدن ظل تابعا لمصر حتى عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م)، حين أرغمت مصر على إخلاء السودان وجميع الموانئ المطلة على البحر الأحمر فيما عدا سواكن، وذلك بعد عامين من خضوع مصر للاحتلال البريطاني. وسرعان ما أطلت حركة التسابق الاستعماري الأوروبي على منطقة شرقي إفريقية، وهي الحركة التي ترتب عليها تفتيت وحدة الصومال واقتسامه بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ثم حصول كل من أثيوبيا وكينيا على أراض منه .

وكانت فرنسا في الحقيقة أول دولة أوروبية تبدي اهتماماً كبيراً بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن، وذلك منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، كنتيجة لاستيلاء بريطانيا عام (١٢٥٥هـ ١٨٣٩م) على عدن القريبة من مدخل البحر الأحمر. وفي عام ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) عقدت فرنسا مع سلطان (رهطة) ويدعى ديني أحمد أبو نكر معاهدة اتفق فيها على أن يتنازل شيوخ الدناكل للإمبراطور نابليون الثالث مقابل ١٠,٠٠٠ ريال عن ميناء (أوبوك) وخليجه، مع السهل الممتد من رأس (علي) جنوباً إلى رأس (دوميرا) شمالاً .

ولقد أخذت فرنسا منذ هذا الوقت تعقد معاهدات مع الشيوخ المحليين أو السلاطين لتوسيع ممتلكاتها على الساحل الإفريقي المطل على خليج عدن. وحرصت فرنسا على أن تثبت في هذه المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم. كما صارت البوارج الفرنسية تظهر منذ هذا الحين بكثرة في مياه خليج عدن.

وفي عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م) أسس الفرنسيون محطة أفضل من (أوبوك) عند رأس جيبوتي، التي تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة، وسرعان ما هجر التجار الفرنسيون (أوبوك)، واتجهوا بقوافلهم إلى (جيبوتي)، كما انتقلت السلطات الفرنسية نفسها من (أوبوك) إلى هذا الميناء الجديد، الذي تقرر اتخاذه عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسي.

ومن الجدير بالذكر أن الروح الوطنية لم تظهر في الصومال الفرنسي بشكل

واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد قامت شواهد قبل ذلك تشير إلى قيام حركة مقاومة للاستعمار الفرنسي في صورة مطالبة ببعض الحقوق السياسية. والواقع أن الحياة السياسية في الصومال الفرنسي قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً تدريجياً، ولكنه ملحوظ. فظهرت عدة أحزاب أو تكتلات مثل: الاتحاد الجمهوري الصومالي، والاتحاد الديمقراطي للعفر، ورابطة العيسى الديمقراطية، واتحاد العيسى الديمقراطي.

استفتاء عام ١٩٥٨م

وفي عام ١٣٨٧ هـ (١٩٥٨م)، جرى استفتاء على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين استمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال. وقد أثار هذا الاستفتاء خلافاً كبيراً بين الصوماليين، وأسفر عن ٧٥٪ في صالح استمرار التبعية لفرنسا. وقد ذكر بعض المراقبين والمحليين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالي الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم، تلك الأطماع التي أفصحت عنها تصريحات الامبراطور هيلاسلاسي، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لاعتبارات تاريخية وعنصرية واقتصادية. فالصومال الفرنسي - على حد تعبير الإمبراطور - كان تابعاً لأثيوبيا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي إفريقيا بين الدول الإستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء، وليس فقط لاستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة، ولكن أيضاً لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك انقساماً قُبلياً خطيراً في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع على قيام حكومة واحدة متسقة.

وإن لقلة السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالي وانصرافهم وراء لقمة العيش لتلعب دوراً رئيسياً في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب على استفتاء ١٣٧٨ هـ (٢١٩٥٨م) استمرار تبعية جيبوتي لفرنسا، إلا أنه كان بداية لنشأة روح التذمر عند الشعب. وتظهر روح التذمر في تلك المظاهرات الصاخبة التي نادى باستقلال البلاد، والتي استقبلت الجنرال ديغول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م).

وكان الإنجليز يتبعون بحذر شديد منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضى عدم وقوع ذلك الساحل تحت نفوذ فرنسا. فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تموينها اعتماداً تاماً على مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين على ساحل الصومال المطل على خليج عدن. ومن ناحية أخرى، فقد تبين للإنجليز أن وقوع الشاطئ الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلى طريق الهند، يهدد بريطانيا في كيانها الاستعماري في الهند ذاتها، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية على سواحل إفريقيا الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية. يضاف إلى ذلك عامل آخر، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل على خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٢٨٧هـ (١٩٦٩م).

ولهذه الأسباب إذن، تذرعت بريطانيا التي احتلت مصر عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) باندلاع الثورة المهدية في السودان وفشل مصر في إخمادها، فأرغمت الحكومة المصرية عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م) على إخلاء سواحل شرق إفريقيا، من مضيق باب المندب إلى رأس حافون. وقامت مصر فيما بين سنتي ١٣٠٦-١٣٠٢هـ (١٨٨٤ و ١٨٨٨م) بإخلاء المنطقة التي تضم موانئ (زيلع) و (بلحار) و (بربرة) على خليج عدن، ليستولى عليها الإنجليز ويؤسسوا بها ما عرف باسم الصومال البريطاني.

استقلال الصومال البريطاني

وكان لاقتسام الصومال وتفتيته إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية وقع شديد الأثر في نفس الوطنيين، مما أدى ظهور حركة وطنية بقيادة محمد بن عبدالله حسن المعروف بالملا تستهدف طرد المستعمرين من بلاد الصومال. وقد بدأ الملا حركته السياسية عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) عندما أعلن أنه مهدي الصومال، ونادى بالجهاد المقدس ضد الإنجليز، فالتف حوله كثيرون من الاتباع، الذين أطلق عليهم اسم الدراويش، واسمى الذين رفضوا الانضمام إلى حركته من الصوماليين بالكفرة.

واتخذ الملا من الركن الجنوبي الشرقي من محمية الصومال البريطاني مسرحاً

لنشاطه ضد الإنجليز. ونجح في السيطرة على داخل البلاد لمدة من الزمن بلغت حوالى العشرين عاماً، أفقر خلالها مضاجع البريطانيين الذين اضطروا إلى إخلاء الأقاليم الداخلية من محمية الصومال البريطاني والمحافظة على الثغور الساحلية. وفيما بين سنتي ١٣١٨-١٣٢٢ هـ (١٩٠٠ و ١٩٠٤م)، استطاع الملا الإفلات من أربع حملات بريطانية متعاقبة، نظمتها السلطات البريطانية للإيقاع به.

والواقع أن الملا ظل شوكة في جنب البريطانيين حتى عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠م) ففي هذا العام استطاعت القوات البريطانية أن تنزل الهزيمة بقوات الملا بعد سلسلة من المعارك، وقيل أن الملا قد جرح في إحدى هذه المعارك الحتامية، واضطر للهرب إلى إقليم أوغادين ليعيد تنظيم صفوفه، ولكنه لم يلبث أن مات متأثراً بجراحه. ولا تزال سيرة الملا يتغنى بها الصوماليون. وعلى الرغم من وفاة الملا، فقد استمر كفاح الصوماليين ضد الاستعمار البريطاني لبضعة شهور أخرى، ومنذ هذا الوقت وحتى قيام الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا على الصومال البريطاني سيطرة تامة.

وأما فيما يتعلق بالصومال الإيطالي فمن المعروف أن الإيطاليين بعد استيلائهم على مصوع عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥م) قد بدأوا يسيطرون نفوذهم على الصومال، ولكن بخطوات وثيدة. وفي عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م) عقد الإيطاليون معاهدتي حماية مع سلطاني (أوبيا) و (ميجورتين).

على أنه بالرغم من خضوع سلطنتي (أوبيا) و (ميجورتين)، أي ساحل الصومال الشمالي المطل على المحيط الهندي، للحماية الإيطالية منذ عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩م)، فقد ظل هذا الساحل في الواقع بعيداً عن أيدي الإيطاليين حتى ١٣٤٣-١٣٤٥ هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م)، عندما أرسل هؤلاء حملة حربية أدخلته مباشرة تحت الحكم الإيطالي.

وكان بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها إيطاليا، إلى جانب انشغالها بنشر نفوذها السياسي في الإمبراطورية الأثيوبية، أن أسند حكم مستعمرة ساحل (البنادر) إلى الشركات الإيطالية. وعلى العموم، فقد ظلت إيطاليا تحتل الصومال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية.

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطالي قد أجمعت على ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة، وأن يكون الصومال جمهورية ديموقراطية، ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي مطلع ربيع أول ١٣٧٠هـ كانون أول (١٩٥٠م) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الدولية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات، وأن تكون إيطاليا هي الدولة التي تتولى تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة. وكان هذا المجلس يتكون من مندوبين دول ثلاث: هي مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٥ صفر ١٣٧٤هـ (١٢ تشرين أول ١٩٥٤م) نفذت الإدارة الإيطالية - بإشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود استقلال الصومال وهيئة شعبه لتولى زمام أموره، وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالي، ثم بدأ مشروع صوملة الوظائف، وكانت كل الوظائف تقريباً حتى ذلك التاريخ: في الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتى المرافق في أيدي الأجانب.

وكانت الحركة الانتقالية الكبرى بعد إنشاء العلم الصومالي وصوملة الوظائف، هي إجراء انتخابات لأول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي في البلاد. وفي شعبان ١٣٧٥هـ (آذار مارس ١٩٥٦م) أجريت الانتخابات العامة، التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي على غالبية المقاعد، حين ظفر بثلاثة وأربعين مقعداً من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعداً. واقتسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد. وانتهت الانتخابات لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تنفيذ اتفاقية الوصاية، وهي تشكيل أول وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية الذي فاز في الانتخابات. وشكل بالفعل الوزارة من خمسة وزراء إلى جانب رئيسها عبدالله عيسى. وفي جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (كانون أول ١٩٥٩م) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية الاستقلال في مطلع عام ١٣٨٠هـ (أول تموز ١٩٦٠م).

وبينما كان هذا يحدث في الصومال الايطالي السابق، كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني بزعامة خزيين كبيرين، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد. وطالب كلا الحزبين بالاستقلال الفوري والوحدّة مع الصومال الايطالي السابق. وفي ١٠ شوال ١٣٧٩ هـ (٦ نيسان ١٩٦٠م) اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قراراً بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الايطالي بعد حصول الأخير على استقلاله.

وعلى كل حال، ففي ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ (٢٠ حزيران ١٩٦٠م) أعلن استقلال الصومال البريطاني، كما حصل الصومال الايطالي السابق على استقلاله في ٧ محرم ١٣٨٠ هـ (أول تموز ١٩٦٠م). وتلا ذلك وحدة كل من الصومالين البريطاني والإيطالي، وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال. بينما رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي استقلاله، وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتى حصلوا على الاستقلال عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م) وكانت جمهورية جيبوتي.